دولـة لـيبيـا

وزارة التعليم

جامعــة الزاويــة

إدارة الدراسات العليا

كلية القانون/ قسم الشريعة والقانون

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية "الماجستير" في الشريعة الإسلامية، والقانون الوضعي بعنوان:

عقد التأمين الصحي بين المشروعية والحظر

- دراسة فقهية قانونية مقاصدية مقارنة -

إعداد الطالب: محمد سعد إبراهيم أبوبكر

إشراف: أ. د:عبدالحميد الهادي الأحرش

العام الجامعي (2017-2018م).

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4)

صدق الله العظيم

سورة قريش

الإهداء

* إلى من نشر السّلم والسلام... وأسدى إلى العالم روح الطمأنينة والأمان...فأنار الوجود بنور الإيمان... **(سيدنا محمد-صلى الله عليه وسلم)**.

* إلى من كان دعاؤها سر نجاحي... وحنانها بلسم جراحي... إلى من أرضعتني الحب والحنان...إلى القلب الناصع بالبياض...**(أمي الحبيبة)**.

* إلى من علمني العطاء دون انتظار... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ...إلى من بذل ما في وُسعه ليرى ثماراً حان قطافها بعد طول انتظار...**(أبي العزيز)**.

* إلى سندي وقوّتي وملاذي بعد الله - تعالى- ... إلى من آثروني على أنفسهم ... إلى من علموني علم الحياة... إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة.

(إخوتي وأخواتي).

* إلى الإخوة الذين لم تلدهم أمي ... إلى من تحلّوْا بالإخاء... وتميزوا بالوفاء والعطاء...إلى من معهم سَعدتُّ، وبرفقتهم في دروب الحياة سِرْتُ.

(أصدقائي وزملائي).

* إلى الشموع التي تحترق لتضيء للآخرين... إلى كل من علّم حرفاً... إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره... أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه... فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين... **(المشايخ والعلماء)**.

-أهدي إليهم جميعا هذا العمل المتواضع-

كلمة شكر وتقدير:

*الشكر لله –تعالى– الميسر لكل عسير، والمعين على إتمام عظائم الأمور، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، فيا رب لك الحمد على نعمائك كلها...ومن جملة النعماء قولي لك الحمدُ.

*ثم أتقدم بخالص الشكر الجزيل، والعرفان بالجميل، والاحترام والتقدير: لمن غمرني بالفضل والنُّبل، واختصني بالنصح والرشد، وإن القلمَ ليعجز، واللسانَ يتلعثم، والكلماتِ تتبعثر، في التعبير عن الشكر والامتنان لمن تفضل بقَبول الإشراف عليّ في هذه الرسالة، أستاذي ومعلمي الفاضل سماحة الدكتور: عبدالحميد الهادي الأحرش –جزاه الله خير ما جزى معلماً عن تلاميذه–.

*ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص شكري لعُضوي لجنة المناقشة في هذه الرسالة، وما تكبداه من مشاقّ ومتاعب أثناء مطالعتهم لكتابتي المتواضعة، فجزاهم الله خيراً.

*وماذا عساني أن أقول إذا أردتُ أن أتوجه بكلمات شكر لأبويّ الكريمين إلا أن أدعُوَ ربي لهما: أطال الله في عمركما، وأعانني على بِرِّكما، وجزاكما الله ما هو أهله، اللهم آمين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

ملخص الرسالة:

إن هذه الدراسة تتمحور بشكل عام حول معرفة عقد التأمين الصحي بشقيه القانوني والشرعي، فمن الناحية القانونية فقد تم دراسة عقد التأمين الصحي طبقاً للقواعد العامة لنظرية العقد: فبدأت الدراسة بتناول ماهية عقد التأمين الصحي التي يندرج تحتها التعريف اللغوي والاصطلاح الفقهي والقانوني، ويندرج تحت هذا التقسيم أيضاً المرحلة التاريخية لتطور نظام التأمين بشكل عام والتأمين االصحي بشكل خاص، وبعد ذلك انتقلت الدراسةُ إلى أركان وخصائص وآثار عقد التأمين الصحي مع التحليل والتدقيق وذكر أهم مواقف القانون الوضعي حول عقد التأمين الصحي، ثم انتقلت الدراسةُ بعد ذلك أيضاً إلى بيان الشق الشرعي لعقد التأمين الصحي بأنواعه الثلاثة ، ثم الحكم الشرعي للتأمين الصحي التجاري وعرض أهم الآراء المتباينة حوله؛ مع اعتماد الرأي الأرجح حول هذا النوع، ثم دراسة الحكم االشرعي للتأمين الصحي الاجتماعي مع ذكر الآراء المتباينة حوله والاعتماد على الأرجح أيضاً.

انتقلت الدراسة بعد ذلك إلى معرفة الحكم الشرعي للتأمين الصحي التعاوني ومدى ارتباط هذا القسم بمقاصد الشريعة الإسلامية الغراء.

وبعد ذلك حاول الباحث أن يقف على الدراسة التطبيقية العملية لنظام التأمين الصحي المعاصر.

وكانت هذه الدراسة التطبيقية حول حقيقة نظام التأمين الصحي داخل شركة ليبيا للتأمين في كلٍّ من فرعيها التجاري والتكافلي، مع بيان الحكم الشرعي لعقد التأمين الصحي المبرم في كلا الفرعين – تجارياً أو تكافلياً–، وحرص الباحث على اندماج هذين العقدين بصورةٍ لكل نوع كما هو معمول به داخل شركة ليبيا للتأمين على حسب كل فرع على حدةٍ، مع إصباغ الحكم الشرعي عليهما، ثم أرفق الباحثُ نماذجَ تطبيقية لكل من العقدين المعمول بهما داخل شركة ليبيا للتأمين، مع إدراج نموذج ثالث وهو قانون رقم (20) لسنة 2010م.

alrisalat almanshurat:

'iin hadhih aldirasat tatamahwar bishakl eamin hawl maerifat eaqd alsiyanat bishiqayh alqanunii walshureii , faman alnnahiat aleamaliat faqad tama eaqd eaqd sahy tbqaan lilqawaeid walnazafat aleamat lilzuriati: fabda'at dirasat alhadi al'adnaa liltaahil alsihiyi lileilaj altabieii alty yandarij tahtiha altaerif allaghawiu walaistilah alfuqahiu walqanuniu , wayandarij taht hdha altaqsim fa'atarak litarikh nizam altaamin bishakl eamin waltaamin aalsahi bishakl khasin , wabaed dhlk aintaqalat 'iilaa ainhay 'arak 'arak 'arak 'ark mawaqif mawaqif 'arak mawaqif mawaqif mawaqif mawaqif mawaqif mawaqif mawaqif mawaqif w mawaqif mawaqif 'ahami mawaqif 'ahami mawaqif biqulma: da. eazazii eabd allah bin eabd allh bin eabd aleaziz al sueud (msr)

aintaqalat aldirasat baed dhlk 'iilaa maerifat alshareii liltaamin alsihiyi altaeawunii wamadaa airtibat hdha alqism bimuqasid alshryet al'iislamiat alghara'.

wabaed dhlk hawal albahith 'an yaqif ealaa aldirasat altatbiqiat walkuliyat altaamin alsihiyu almaeasira.

hadhih alkhidmat altatbiqiat dakhil alsharikat liltaamin fi klin min faraeayiha altijarii waltakafulii , mae bayan alhukm alshareii lileajz fi kl alfare min faraeayha altijarii waltakafulii , mae bayan alhukm alshareii fi kl alfireayn dakhil alsharikat ealaa altaashirat , mae 'iikhla' alsayrat aldhdhatiat lilshrq al'awsat liltaashirat , aleadad (20) lisanat 2010 m.

الرموز والمصطلحات:

لقد استخدم الباحث عدة رموز مختصرة، ولكل رمز دلالة خاصة به، ويمكن بيان ذلك في الجدول التالي:

الرمز	دلالته
هـ	التاريخ الهجري
م	التاريخ الميلادي
ص	رقم الصفحة
ط	الطبعة
ج	إشارة إلى جزء في مجلد
لا : ب	لا يوجد بلد نشر
لا : ط	لا يوجد رقم طبعة
لا : ت	لا يوجد تاريخ نشر
ق : م : ل	القانون المدني الليبي
مج	مجلة
ع	عدد
يُنظر	عند نقل النص بالمعنى

لقد اتبع الباحث في منهجية تدوين المراجع الترتيب الآتي: ذكر اللقب ـ المعرف بالألف واللام ـ يليه اسم المؤلف بين قوسين، وللتوضيخ ستكون الطريقة كالاتي :

- السنهوري : (عبدالرزاق أحمد السنهوري)، الوسيط في شرح القانون المدني، لا:ط،(دار إحياء الثراث العربي ،بيروت ، 1964. م) ، ج/7 ، ص:1377 .

يتم إتباع الطريقة السابقة عند الإحالة للمؤلف في المرة الأولى ولا تتكرر هذه العملية في حالة ذكر المرجع نفسه مرة أخرى .

كما وُضِعَ في آخر البحث ملاحق تتضمن بعض العقود القانونية، والتي لها صلة بموضوع البحث.

تم عرض هذه الأدلة في المبحث الأول من هذا الفصل ، ص